السير على طريق الألف ميل

صالح علي الدويل باراس

اجتماع مجلس العموم الجنوبي للمجلس الانتقالي الجنوبي اليوم حدث تاريخي يعزز أسس الديمقراطية والشراكة الوطنية فقد تمثلت إلى حد ما كل مناطق الجنوب فيه على معيار المساحة والسكان في دلالة إيجابية على انتشار وسعة الانتقالي أفقيا، لكن هذا المعيار يجب أن يرتقي في قيادة المجلس وبناء المؤسسات وتكوين الإدارات واللجان وقيادتها فهي هيكل نجاح المشروع الجنوبي للاستقلال والمدخل لبناء الدولة بل عقدة المنشار فيها، فالسعة النوعية وآلياتها هي من تخلق وستخلق توازن في قيادة وهياكل المؤسسات والإدارات لتهيئة أركان الدولة بتوازن أدواتها، وهي بوتقة صهر المشروع الوطني وانعتاقه ونقله من انقسامية تاريخية الى وطنية مستقبلية.

لا أخشى على الانتقالي إلا من سوء اختياراته لكوادره التنفيذية التي تباشر التحديات اما لافتقارها للحوكمة فلا تستطيع إلا تقديم معالجات شحيحة أو أن تتم الاختيارات تحت تأثير مطبخ استشاري غير متمكن في استيعاب مفردات الواقع الجنوبي فالشراكة الجنوبية وقيادة مؤسساتها وإداراتها ليست ملء فراغات فقط بل في اختيار توازنات قيادية.

الأصل في الوعي الجنوبي انقسامية شكلت الوعي التأسيسي فيه ولذا يستغلها الأعداء بمهارة ضد الجنوب فلا يوجد سياق طائفي متسامح أو متعصب شكل وعيهم كالحالة في الشمال.

فالهوية الجنوبية هوية ذات خلفية انقسامية تاريخيا تنبعث قوية وتتماسك وحدتها وتتحدى وتقاتل حين تتعرض لاحتلال وهذا اتضح للجميع في تجربتها مع الاحتلالين البريطاني واليمني ..لكن كيف يمكن صهرها وتماسكها بعد مواجهة المحتل؟!

أحد أهم مجالات صهرها والحفاظ على تماسكها تكون في بوتقة التوازن في المؤسسات والادارات ففيها إما أن تتماسك وتتحد أو تتشتت وتختلف وأعتقد أن عدم توازن المؤسسة الجنوبية كان الضربة القاتلة التي أدت إلى أحداث ١٩٨٦م.

طبعا لا يوجد عمل كامل إلا ما هو وحي من السماء لكن التمسك بالأمل مع عدم الاخذ بموجباته هو ترضيه نفسيه لعجز الذات وانهيار الانتقالي كما يراهن الأعداء كارثة ستعصف بالجنوب لعقود قادمة فانتشاره لم يكن سهلا على الأعداء ومحاربة انتشاره كانت عصب إجماع الخلاف الشمالي حوثي/ إخواني/ عفاشي بل زيدي/ شافعي بل صوفي/ وسلفي؛ لذا فإنه من سوء حظ الرئيس "الزبيدي" أو من عظمته أنه تصدى لمرحلة تتعايش فيها حالتان أو تجريبتان : حالة أو تجربة هوية استفزها محتل ووحدها وحالة أو تجربة بناء مؤسسات وإدارات لابد من توازن الانقسامية فيها فيحتاج فيها لمطبخ استشاري مهني يساعده في تحقيق التوازن خصوصا ونحن في مرحلة حرجة توجب الحفاظ عليه لكي لا تتحول القرارات أو التعيينات إلى مناكفات يستغلها أكثر من طرف ثم تتكاتف فتكون الضربة القاتلة لمشروع الجنوب.

المطلوب فرض سياسة الأمر الواقع

محمد سعيد الزعبلي

لقد استطاع شعبنا الجنوبي تحقيق العديد من الانتصارات العسكرية والسياسية، ومن ينكر ذلك فهو جاحد، ولكن من أجل تحقيق الغاية التي ناضل شعبنا وضحى من أجلها وما زال فإنه ينبغي بسط السيطرة الكاملة عسكريا على محافظات ومناطق الجنوب الحبيب كافة، وفرض سياسة الأمر الواقع، وبذلك سوف تأتينا الدول الإقليمية والدولية لتفاوضنا وسنفرض شروطنا حتمًا.

أما أننا سننظر الأنظمة السياسية الإقليمية والدولية بأن يأتوا لنا بدولة الجنوب، فهذا من الخيال، باعتبار العالم اليوم بات يعترف بالقوي ولا يعترف بالحقوق والمظلوميات كما هي لشعبنا الثائر والصابر وغيرنا من شعوب العالم، وما شعب فلسطين من ذلك ببعيد، ولذلك ينبغي علينا اليوم ألا نتوقع من حكومة المناصفة ولا من المجلس الرئاسي حل القضية الجنوبية وفقًا لما يريده شعبنا، ولكن وفقا لما يريدونه هم، ألا وهو عودة شعبنا إلى باب اليمن.

إذن الوقت من ذهب، والفرصة سانحة أمام قيادة شعبنا الجنوبي لاستكمال بسط السيطرة على مناطق الجنوب كافة، والذي لم يبقَ لنا إلا وادي وصحراء حضرموت، وقواتنا الجنوبية قادرة على تحرير تلك المنطقة، ولم يبقَ لنا إلا اتخاذ القرار من قيادة المجلس الانتقالي ورفض أي ضغوطات عربية أو إقليمية بذلك، هذا ما وجب علينا تناوله لأهميته، والله على ما نقول شهيد.

الجنوب ليس أرض الميعاد

م. جمال باهرمز

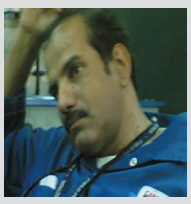

أليسوا هم شركاء لنا في إدارة منظومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي يحتضنهم ويحميهم ويضفي عليهم صفة الشرعية؟

إذن لماذا رشاد العليمي ومعين عبدالملك ومجموعة الوزراء والقيادات اليمنية الهاربة إلى الجنوب لم نسمع منهم كلمة تهنئة موجهة إلى الرئيس القائد عيدروس الزبيدي بنجاح انعقاد مجلس العموم؟

أي إنسان يقاوم لتحرير أرضه وبلده من أذناب إيران ويرغب في العودة لبيته ومدينته الأكيد أنه سيشعر بالفرح حين يرى الانتصارات العسكرية والسياسية للقوات وللشعب وللكيان الذين يحمونه ويحتضنونه ويدعمونه ليعود إلى بلده سلماً أو حربًا.

لكن هؤلاء اليمنيين يومنون بأن بلادهم وعاصمتهم صنعاء عادت لسيدهم وملكهم الحوثي، وهو أخوهم، وأن مهمتهم هي استيطان أرض الجنوب العربي كأرض الميعاد والوطن البديل.

هل عرفتم أنهم مجرد مستوطنين صهاينة يمنيين وطابور خامس لسيدهم الحوثي؟

حصانة سيادة الفساد

سالم الفراص

ربما أصبحنا نحتل المرتبة الأولى من بين مجمل الدول التي ما يزال الفساد ينخر في مفاصلها ويتحكم في مصيرها. ويتجلى ذلك من خلال انفرادنا في ابتداع واختراع الكثير من الأساليب والطرق التي تدعم وتقوي انتشار سطوة الفساد وتضمن تسيده والبقاء في مأمن من أية تهديدات ومواجهات أو مساءلات قانونية أو أخلاقية أو أدبية يمكن أن تودي به وتحد من توسعه واستفحال أمره، من أبرز هذه الاختراعات الخاصة بنا والهادفة إلى رفع درجة كفاءة الفساد هي اعتماد وتعميم سياسة استقلالية مرافق ومؤسسات الدولة، وتكريس مبدأ فتح المجال واسعا أمام التدخل في تسيير وتصريف شؤون هذه المؤسسات أو المرافق، خدمية كانت أو اقتصادية أو مالية أو سياسية، التي يراد إغراقها بالفساد فيتحول القائمون على هذا المرفق أو هذه المؤسسة إلى مجرد واجهة (اسمية) تطبع أسماؤهم وتخط توقيعاتهم على أوراق صرف المعاشات واستصدار التظلمات والأوامر الإدارية فقط، أما ما يتعلق بمهامها وأنشطتها فإنها تدار وتسير من خارجها ومن قبل أكثر من جهة وطرف، ليصبح بذلك الفساد حالة صعبة التتبع والرصد.

وعندما يطول ويستفحل عجز وغياب وتخلف نشاط ومهام هذه الجهات المعنية (اسميًا) فإنها سريعًا ما تعلن للإعلام أو غيره مبررة عجزها وضعف أدائها برد بسيط وميسر من خلال القول إنها منزوعة الصلاحيات وأن هناك جهات أخرى معلومة لها وغير معلومة هي من تتحكم بإدارة وتصريف مهامها بدلا عنها.

وإذا ما وجد القائمون على هذا المرفق تهديدًا يمس بقاءهم في مراكزهم فإنهم يردون على أي سؤال يطالبهم بتحديد مكامن ضعفهم أو إشهار وتحديد الجهات التي تعيق نشاطهم وتصادر صلاحياتهم بالقول: لا نعرف، أو مازلنا نعمل على معرفة ما يجري.

وهكذا يستمر الفساد مستوراً وغير قابل للتحلل، فوزارة الكهرباء ومدراؤها عندما يُسألون عن أسباب تردي خدماتهم يردون أنهم لا صلاحيات لهم فيما يجري، وأنهم لا يتحملون أوزار تردي خدماتهم لوجود جهات أخرى هي التي تتحمل المسؤولية.

وإذا ذهبت إلى وزارة المالية تسال عن تأخر صرف العلاوات السنوية وقضمها وصرف مستحقات الموظفين وأسباب استمرار الفوارق الهائلة في توزيع الرواتب وتباينها من مرفق إلى آخر فإن الجواب يأتيك قائلا: لا نعرف وأن الأمور ليست بيدنا.

والبنك المركزي هو الآخر لا يتردد عندما يُسأل عن الأسباب وهو يشكو من انعدام السيولة وعدم توريد أية مبالغ مالية من المرافق الإيرادية واستمرار صرف الرواتب بسلاسة يجيب بأنه لا يعرف من المتسبب بذلك، وأن هناك جهات أخرى عديدة هي من تقف وراء هذه الأزمات، ونفس المشكلة تجدها في كل المرافق الأخرى من جمارك وصحة وتعليم ...إلخ.

ومهما اجتهد المجتهدون هنا سنجد أنهم لا يستطيعون تحديد مواضع الخلل والتسبب في تضخم الفساد.

وقديما كنا نقول: إذا أردت إفشال أي عمل جاد شكل له لجانا أما اليوم فإن المثل السائر يقول: إذا أردت أن تحمي الفساد فوسع دائرته وجهات رعايته وديمومة انتعاشه.